الآفاق والتحديات أمام الاتحاد النقدي الخليجي

د. خالد هاشم عبد الحميد حنفي

مدرس الاقتصاد والتجارة الخارجية – كلية التجارة وإدارة الأعمال جامعة حلوان – مصر

Khalid_doctor2010@yahoo.com

ملخص: يهدف هذا البحث إلى تناول الآفاق والتحديات أمام الاتحاد النقدي الخليجي، وذلك من خلال تقييم تجربة الاتحاد النقدي الخليجي، والتعرف على الانجازات التي تمت في مسيرة التكامل النقدي بين الدول الأعضاء، وتحديد التحديات التي تواجهه استكمال هذه المسيرة، وآليات التغلب على هذه التحديات، وذلك بغية الوصول إلى الهدف النهائي وهو الاتحاد النقدي الخليجي.

الكلمات الرئيسية: مجلس التعاون الخليجي، التكامل الاقتصادي الإقليمي، الاتحاد النقدي الخليجي، العملة الخليجية.

Abstract: This research aims to discuss the prospects and challenges of the Gulf monetary union, through evaluation the experience of the Gulf monetary union,identify the achievements in the process of monetary integration among the member of the Gulf union, and demonstrating the challenges facing the completion of this process, and mechanisms to overcome these challenges, in order to reach the ultimate goal which is the Gulf monetary union .

Key Words: Gulf cooperation Council, Regional Economic Integration, Gulf Monetary Union, Gulf Currency.

1. مقدمة:

أتجه العالم مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين إلى التسابق نحو تكوين التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وذلك للاستفادة من المزايا التي تتيحها هذه التكتلات، ويتضح ذلك من النمو الهائل في عدد اتفاقيات التكامل الإقليمي التي أخطرت بها منظمة التجارة العالمية WTO حتى فبراير2016، حيث بلغ عدد اتفاقيات التكامل الإقليمي على المستوى الدولي حوالى625 اتفاق تكاملي مفعل منها حوالي 419 اتفاق تكاملي[1].

ويعتبر مجلس التعاون الخليجي GCC أحد نماذج هذه التكتلات الإقليمية، ويضم مجلس التعاون الخليجي ستة دول وهى المملكة العربية السعودية، الإمارات، الكويت، البحرين، عمان، قطر[2].

ويهدف مجلس التعاون الخليجي إلى تحقيق أكبر درجة من التنسيق في السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، وذلك من خلال درجات سلم التكامل الإقليمي بدأ من منطقة التجارة الحرة حتى الوصول إلى التكامل الاقتصادي التام من خلال إقامة الاتحاد النقدي بين الدول الأعضاء[3].

2. مشكلة البحث:

حددت دول مجلس التعاون الخليجي يناير 2010 موعدا لاستكمال إجراءات الاتحاد النقدي وظهور العملة الخليجية الموحدة بين دول مجلس التعاون، إلا أن التطبيق الفعلي لمشروع التكامل أظهر عدد

[1]-https://www.wto.org/english/tratop_e/region_e/region_e.htm.
[2] -https://www.gcc-sg.org/indexc64c.html?action=GCC.
[3]- Antoniades Alexis (2011), "The Gulf Monetary Union", ***paper Prepared for CIRS' Political Economy of the Gulf***, working group, p. 5.

من التحديات أمام استكمال الاتحاد النقدي، في ضوء ما سبق تتخلص مشكله الدراسة في الإجابة على الأسئلة الآتية:

1- ما هو واقع الاتحاد النقدي الخليجي؟

2- ما هي التحديات التي تواجه الاتحاد النقدي الخليجي؟

3- ما هي آليات التغلب على تحديات الاتحاد النقدي الخليجي؟

3. هدف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة تجربة الاتحاد النقدي الخليجي Gulf Monetary- Union(GMU) والتعرف على الانجازات التي تمت في مسيرة التكامل النقدي بين الدول الأعضاء، وتحديد التحديات التي تواجهه إقامة الاتحاد النقدي الخليجي، واليات التغلب على هذه التحديات.

4.أهميه البحث:

ترجع أهمية البحث إلى أن تجربة التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي تعتبر من أنجح تجارب التكتلات الإقليمية التي تمت بين الدول العربية، وهو ما يقتضى دراسة هذه التجربة، والتعرف على الانجازات والتحديات التي تعوق استكمال هذه التجربة.

5. منهجية البحث:

يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال جمع البيانات عن تجربة دول مجلس التعاون لتحقيق الاتحاد النقدي بين الدول الأعضاء، وتحليل هذه البيات لمعرفة مدى استيفاء دول مجلس التعاون الخليجي لشروط نظرية منطقة العملة المثلى، وتناول الفرص والتحديات التي تواجه استكمال الاتحاد النقدي الخليجي، وآليات التغلب على هذه التحديات.

6. التكامل الإقليمي في إطار مجلس التعاون الخليجي:

في مايو 1981 وقعت دول مجلس التعاون الخليجي اتفاقية إنشاء مجلس التعاون، وفي القمة الثانية التي عقدت في نوفمبر 1981 تم التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، تلاها الإعلان عن إقامة منطقة تجارة حرة بين دول المجلس اعتبارا من مارس 1983[1].

وفي عام2001 وقعت الدول الأعضاء علىالاتفاقية الاقتصادية لعام 2001[2]، وتهدف هذه الاتفاقية إلى الإسراع بخطى التكامل من خلال تحديد أطر زمنية لمراحل ودرجات التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك كما يلي[3]:

- إقامة الاتحاد الجمركي بين دول المجلس اعتباراً من يناير2003.
- الإعلان عن قيام السوق الخليجية المشتركة في يناير 2008.
- قيام المجلس النقدي الخليجي، ودخول اتفاقية الاتحاد النقدي والنظام الأساسي للمجلس النقدي حيز النفاذ في مارس 2010 بين الدول الأعضاء الأطراف في الاتفاقية.

7. الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي:

ترجع فكرة إقامة الاتحاد النقدي الخليجي وإصدار العملة الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي إلى نشأة المجلس عام 1981، حيث نصت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة في مادتها (22) على أن إصدار

---

[1]- Laabas Belkacem & Limam Imed (2002), " Are GCC Countries Ready for Currency Union?", ***Arab Planning Institute***, Kuwait,p 2.

[2]- Thorpe Michael(2008), "The suitability of the GCC for Monetary Union", ***The International Journal of Business and Management***, vol. 3, no.2, p.71-72.

[3]– أمانة مجلس التعاون لدول الخليج العربية (2001)، "الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون"، ***الأمانة العامة***، الرياض، ص، 4–20.

عملة موحدة هدف منشود[1].

وتعد محاولة تحقيق الاتحاد النقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي هي المحاولة السادسة لإقامة تكامل نقدي بين الدول الأعضاء في التكتلات الإقليمية، حيث توجد خمسة اتحادات نقدية على المستوى الدولي في إطار اتفاقيات التكامل الإقليمي، وهى[2]:

1. الاتحاد النقدي الأوربي(EM)،
2. المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (CAEMC)،
3. الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا (WAEMU)،
4. تجمع دول شرق البحر الكاريبي(OECS)،
5. منطقة الفرنك الفرنسي (CFP franc zone).

1.7 الاتحاد النقدي الخليجي ونظرية منطقة العملة المثلى:

يتطلب إقامة الاتحاد النقدي الخليجي توافر شروط نظرية العملة المثلى Optimum Currency Areas التي حددها مندل عام 1961، وتشير نظرية منطقة العملة المثلى إلى أن الدول الأعضاء في المنطقة تكون عرضة لصدمات مشتركة Common shocks، كما أن هذه الصدمات تكون متماثلة Symmetric، ولذلك يجب أن يكون رد الفعل لهذه الصدمات متماثلا، وهو ما يتطلب مجموعة من الشروط لإقامة منطقة العملة المثلى، وتتمثل هذه الشروط في[3]:

---

[1]- Antoniades Alexis (2011), "The Gulf Monetary Union……., ***op cit***, p. 6.

[2]- Drastichova Magdalena(2009), "Current and future monetary cooperation with a focus on the possible monetary union of Gulf Cooperation Council", ***Faculty of Economics, VŠB-TU Ostrava***,p.58-60, available at www. ideas.repec.org/h/pkk/sfyr09/57-69.html.

[3]– أحمد صديقي(2011)، "مشروع العملة الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي دراسة مقارنة لمعايير التقارب الاقتصادي" ، **مجلة الباحث**، العدد التاسع، الجزائر، ص. 244–250.

- الانفتاح التجاري.
- تشابه هياكل الإنتاج.
- التقارب في معدلات التضخم.
- حرية انتقال عناصر الإنتاج.
- درجة التنوع الاقتصادي.
- تنسيق السياسات المالية (التكامل المالي).

ويلاحظ أن أغلب شروط نظرية منطقة العملة المثلى متوافرة بدرجة كبيرة بين دول مجلس التعاون الخليجي وهو ما يتضح من الجدول رقم(1)، وهو ما يؤهلها إلى أقامه وحدة نقدية بينها[1].

[1]– أمثلية معايير نظرية العملة المثلى هي مسالة نسبية، كما أن هذه الشروط وضعت لتناسب ظروف وأوضاع اجتماعية معينة، كما أنه يمكن إقامة اتحاد نقدي دون توافر كافة شروط نظرية العملة المثلى، وهو ما حدث في الوحدة النقدية الأوربية حيث قامت الوحدة النقدية دون توافر كافة الشروط وقت إقامة الوحدة النقدية، وتحققت فيما بعد إقامة الوحدة النقدية الأوربية.

جدول رقم(1)

مدى انطباق شروط نظرية العملة المثلى على دول مجلس التعاون الخليجي

الشرط	مدى انطباقه
الانفتاح التجاري	تتميز دول مجلس التعاون الخليجي بدرجة عالية من الانفتاح التجاري، إلا أنها من ناحية أخرى تعانى من انخفاض تجارتها البينية نتيجة تشابه الهياكل الإنتاجية.
تشابه الهياكل الإنتاجية للدول الأعضاء	تتميز دول مجلس التعاون الخليجي بنمط إنتاج موحد والمتمثل في النفط سواء في الناتج المحلى او الصادرات أو الإيرادات، وهو ما يؤدى إلى تعرضها لصدمات متماثلة، وهو ما يسهم في تطبيق سياسات مشتركة لمواجه اثر هذه الصدمات.
تقارب معدلات التضخم	تمكنت دول مجلس التعاون من تحقيق تقارب نسبى في معدلات التضخم، ويرجع ذلك إلى أن التضخم الموجود بدول المجلس تضخم مستورد، وهو ما يساعد في إتباع نفس السياسات النقدية والمالية للتحكم فيه.
حرية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء	لا توجد أي قيود على انتقالات حركة اليد العاملة بين دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة تطبيق مبدأ المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس.
درجة التنوع الاقتصادي	تعانى دول مجلس التعاون من انخفاض مؤشر التنوع نتيجة إتباعها أسلوب نمط إنتاجي موحد والمتمثل في النفط، وهو ما يتطلب زيادة درجة التنويع الاقتصادي، حيث يسهم التنوع الاقتصادي في جعل دول مجلس التعاون قادر على التأقلم مع الصدمات الغير المتماثلة.
تنسيق السياسات المالية (التكامل المالى)	نصت الاتفاقية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي لسنة 2001 بإجراءات تسهل وتوسيع حركة انتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، لضمان معاملة مواطني دول مجلس التعاون الخليجي الطبيعيين والاعتبار ينفي أي دولة من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها دون أي تميز، وذلك في عدة مجالات منها تدفق رؤوس الأموال تداول وشراء الأدوات المالية وتأسيس شركات المساهمة ومزاولة الأنشطة الاقتصادية بما فيها مزاولة النشاط البنكي

المصدر: بلفاطم عباس(2011)، "هل تشكل دول الخليج منطقة عملة مثلى ؟"، ***مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير***، العدد العاشر، الجزائر، ص ص 50-60.

2.7 مراحل إقامة الاتحاد النقدي الخليجي:

تشير أدبيات التكامل الاقتصادي وتجربة منطقة اليورو إلى أن عملية إقامة اتحاد نقدي تمر بثلاثة مراحل،وهى[1]:

المرحلة الأولى: مرحلة التعاون بين الدول الأعضاء من خلال إزالة القيود على المعاملات النقدية بجميع أنواعها، وتحقيق حرية حركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.

المرحلة الثانية: وتتمثل في القيام بتنسيق السياسات النقدية والمالية بين الدول الأعضاء، وذلك لتحقيق درجة عالية من التقارب الاقتصادي.

المرحلة الثالثة: وهى مرحلة أنشاء بنك مركزي كسلطة نقدية فوق السلطة النقدية الوطنية لإصدار العملة الموحدة، والإشراف على التعامل بها، إلى جانب تنسيق السياسة النقدية الموحدة، بما يحافظ على قوة واستقرار العملة المشتركة.

وقد مرت محاولات تحقيق الاتحاد النقدي الخليجي بهذه المراحل، وهو ما يتضح من الجدول رقم(2).

[1]- أحمد صديقي(2011)، "مشروع العملة الموحدة لدول..... ***مرجع سبق ذكره***، ص 246.

جدول رقم(2)

تطور مراحل التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي

المرحلة الأولى	2000	دول مجلس التعاون الخليجي تتفق على ربط عملاتها المحلية بالدولار الأمريكي مع نهاية عام 2002.
	2001	التصديق على الاتفاقية الاقتصادية الجديدة. ربط الدينار البحريني رسمياً بالدولار الأمريكي.
	2002	تأسيس لجنة الاتحاد النقدي. ربط عملات دول مجلس التعاون رسمياً بالدولار الأمريكي.
	2003	إطلاق الاتحاد الجمركي الخليجي. ربط الريال السعودي والدينار الكويتي رسمياً بالدولار الأمريكي.
المرحلة الثانية	2005	دول مجلس التعاون الخليجي تصادق على معايير التقارب الاقتصادي.
	2006	لجنة الاتحاد النقدي تقدم مسودة حول عناصر ونسب معايير التقارب الاقتصادي إلى المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
المرحلة الثالثة	2008	لجنة المحافظين تصادق على اتفاقية دول مجلس التعاون الخليجي حول قوانين وأنظمة الاتحاد النقدي.
	2010	موعد دخول العملة الخليجية الموحدة حيز التنفيذ، واستكمال متطلبات الاتحاد النقدي.

المصدر: مركز دبي المالي العالمي (2008)، "الإطار المؤسسي للمصرف المركزي الخليجي"، ص.ص21-22، متوفر http://www.difc.ae، تاريخ الاطلاع: 2015/10/25.

3.7 مجلس التعاون الخليجي ومعايير التقارب:

اعتمدت دول مجلس التعاون الخليجي في 2005 معايير التقارب المالي والنقدي التي طبقتها دول الاتحاد الأوربي في اتفاقية ماستريخت 1992 لتحقيق الوحدة النقدية الأوربية، وهى[1]:

- ألا تتجاوز معدلات التضخم 2% فوق متوسط معدلات التضخم المرجحة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،
- ألا تتجاوز أسعار الفائدة قصيرة الأجل 2% فوق متوسط أدنى ثلاثة معدلات.
- ألا يتجاوز عجز الميزانية السنوية 3% من إجمالي الناتج المحلي،
- يجب ألا تتجاوز نسبة الدين العام 60% من الناتج المحلي الإجمالي للحكومة العامة،
- أن يغطي احتياطي النقد الأجنبي واردات البضائع لأربعة أشهر على الأقل[2].

وقد تمكنت دول مجلس التعاون الخليجي من استيفاء معايير التقارب المحددة في 2007، وهو ما يوضحه الجدول رقم(3).

[1]- مجموعة سامبا المالية السعودية (2009)، "الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي التقدم المحرز والمسائل العالقة"، ***الدائرة الاقتصادية***، الرياض، ص. 14. تقرير متوفر على موقع البنك www.samba.com، تاريخ الاطلاع 2015/10/30.

[2]- معيار إضافي تمت إضافته من قبل دول مجلس التعاون الخليجي.

جدول رقم(3)

مدى استيفاء دول مجلس التعاون الخليجي لمعايير التقارب في عام 2007

	البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات	معيار التقارب
معدل التضخم	3.3	5.5	5.9	13.8	4.1	11.1	8.9
معدل الفائدة	4.86	4.59	4.2	4.7	4.79	4.79	6.49
كفاية الاحتياطات	4.4	8.5	7.2	5.1	4.8	3.8	4
العجز في الموازنة العامة	0.6	29.7	0.3	14.7	14.6	9.5	3-
نسبة الدين العام للحكومات المركزية	19.8	7.2	6.5	9.7	18.6	0	70

Source*:** AlKholifey, Ahmed & Alreshan, Ali. (2009), " GCC monetary union",Bank for International Settlements,*** IFC Bulletin no. 32, pp 32-36, available at http://www.bis.org/ifc/publ/ifcb32b.pdf

وبتحقيق التقارب المالي والنقدي بين مجلس التعاون الخليج يتكون دول المجلس قد نجحت في تحقيق شروط ومتطلبات المرحلة الثانية لتحقيق الاتحاد النقدي، والمتمثلة في تنسيق السياسات النقدية والمالية بين الدول الأعضاء، وذلك لتحقيق درجة عالية من التقارب الاقتصادي[1].

[1]- السعيد بوشول (2015)، "مقتضيات الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي وآثاره على اقتصاديات الدول الخليجية"، ***رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير***، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص173-183.

وبذلك تنتقل دول مجلس التعاون إلى المرحلة الثالثة وهي مرحلة أنشاء بنك مركزي كسلطة نقدية فوق السلطة النقدية الوطنية لإصدار العملة الموحدة، والأشراف على التعامل بها، إلى جانب تنسيق السياسة النقدية الموحدة، بما يحافظ على قوة واستقرار العملة المشتركة.

وفي سبيل استكمال متطلبات المرحلة الثالثة قامت دول مجلس التعاون الخليجي بالاتفاق على قوانين وأنظمة الاتحاد النقدي في ديسمبر 2008، وقد تم توقيع اتفاقية إقامة الاتحاد النقدي بين أربعة دول فقط وهى السعودية الكويت البحرين وقطر[1]، لتدخل اتفاقية الاتحاد النقدي حيز التنفيذ في فبراير 2010، ثم يدخل النظام الأساسي للنظام النقدي حيز التنفيذ في مارس 2010[2].

[1]– لم تنضم عمان والإمارات ويرجع ذلك إلى إعلان عمان في يناير 2007 عن تأخير انضمامها إلى اتفاقية الاتحاد النقدي الخليجي، وإعلان الأمارات اعتراضها على اختيار الرياض كمقر للمصرف المركزي الخليجي.

[2]– Al khater Khalid(2012), "the monetary union of the Gulf Coperation council and Structural Changes in Global Economy :Aspirations, Challenges, and Long Term Strategic Benefits", ***Arab Center for Research and Policy Studies***, Research Paper, p. 2.

8. الاتحاد النقدي الخليجي نظرة تقويمية[1]:

1.8 المكاسب المتوقعة من إقامة الاتحاد النقدي الخليجي:

1. تعزيز الاستقرار المالي والنقدي،
2. تخفيض تكاليف رسوم تحويل العملات والرسوم المصرفية الأخرى،
3. زيادة جاذبية اقتصادات الدول الأعضاء للاستثمار المحلي والأجنبي لاتساع السوق وارتفاع القوة الشرائية لسكان دول المنطقة وانخفاض المخاطر الاقتصادية على المستثمرين، وذلك لتكتل دول المجلس في منطقة عملة واحدة،
4. ارتفاع حجم التجارة البينية بين دول المجلس في المعاملات التجارية بسبب انتفاء مخاطر تقلبات العملة وتكاليف المعاملات للمصدرين والمستوردين،
5. استقرار معدلات التضخم واستقرار المستوى العام للأسعار،
6. تعزيز ممارسات الانضباط المالي من خلال مراقبة عجز الموازنة العامة ومستوى الدين العام،
7. توسيع جغرافية القطاع المالي، مما يتيح فرصاً أكبر للممولين والمستفيدين من التمويل،

---

[1] – ***انظر في ذلك:***

– سعاد يحى (2013)، " تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة (من خلال دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي)، ***رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير***، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر، 2013، ص 163–165.

– أمانة مجلس التعاون لدول الخليج العربية (2015)، " المسيرة والانجاز" ، ***الأمانة العامة، قطاع شئون المعلومات***، الطبعة التاسعة، الرياض، ص. 84–87، تقرير متوفر على موقع الأمانة العامة www.gcc-sg.org، تاريخ الاطلاع 2015/10/22.

8. زيادة قدرة الشركات الخليجية على الاندماج والاستحواذ علي شركات أخرى.

2.8 تكاليف الاتحاد النقدي الخليجي[1]:

1. فقدان الدول لاستقلالها النقدي بصفة خاصة فيما يتعلق بتطبيق سياستها النقدية،
2. فقدان الدولة لجزء من الاستقلال في رسم سياستها المالية،
3. فقدان الدولة لإيراداتها من إصدار العملة،
4. زيادة التعرض للازمات الاقتصادية من خلال أثر العدوى خاصة في حالة حدوث تقلبات مفاجئة في أسعار البترول.

9. واقع وتحديات الاتحاد النقدي الخليجي:

حددت دول مجلس التعاون الخليجي مطلع يناير 2010 موعد لدخول العملة الخليجية الموحدة حيز التنفيذ، إلا أن دول مجلس التعاون لم تتمكن من استكمال منظومة التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون وإصدار العملة الخليجية الموحدة حتى وقتنا الحالي ديسمبر 2015، وهو ما دفعها إلى تأجيل عملية إصدار العملة الخليجية الموحدة إلى أجل غير مسمى، ويرجع ذلك إلى وجود مجموعة من المعوقات التي أثرت على عملية التكامل النقدي، وتتمثل هذه المعوقات في الآتي[2]:

1. عدم توافر الإرادة السياسية، ويتضح ذلك في الاهتمام بالسيادة الوطنية لكل دولة على حساب أي تجمع يمثل سلطة فوقية، خاصة في القضايا التي تمس استقلال القرار السياسي لكل دولة،

---

[1]- البقمي رجاء مناحي المرزوقي(2009)،" العملة الخليجية الموحدة احتمالات النجاح وتداعيات التطبيق"، ***معهد الدراسات الدبلوماسية***، الرياض، ص408.

[2]- السقا محمد إبراهيم (2008)، "تحديات تواجه الاتحاد النقدي الخليجي"، ***جريدة القبس***، الكويت، تاريخ الاطلاع 2015/10/25، متوفر على: www.alqabas.com

2. ضعف الأداء في مجال التكامل الاقتصادي، ويتضح ذلك في أن ما تم تحقيقه على أرض الواقع من خطوات في مجال التكامل الاقتصادي محدودة، حيث لم تستكمل دول المجلس إجراءات السوق الخليجية المشتركة لتصبح سوق موحدة،
3. ضعف عملية تنسيق السياسات المشتركة، وهو ما قد يؤثر على الاستقرار الاقتصادي بدول مجلس التعاون، ويتضح ضعف عملية تنسيق السياسات المشتركة من إعلان عمان عن تأخر انضمامها إلى الاتحاد النقدي الخليجي، لعدم القدرة على الوفاء بالشروط المحددة في المواعيد المتفق عليها، إلى جانب إعادة ربط الدينار الكويتي بسلة عملات بدلا من إتباع سياسة تثبيت سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي،
4. اعتراض الأمارات العربية المتحدة على مكان إقامة البنك المركزي الخليجي والمحدد له الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية، وبالتالي رفضها الانضمام إلى اتفاقية الاتحاد النقدي الخليجي، خاصة وأن الإمارات هي أول من قدم طلب في 2004 لاستضافة البنك المركزي الخليجي،
5. عدم تجانس السياسات الاقتصادية بصفة خاصة في أوقات ميل أسعار النفط نحو الانخفاض، وهو ما يؤدى إلى وجود فجوة واسعة بين أعضاء المجلس في عجز الموازنة ومعدلات الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، وبذلك يؤدى تطبيق مشروع العملة الموحدة فرض قيود صارمة على السياسة المالية ومستويات عجز الميزانية من خلال الرقابة على الإنفاق العام، وهو ما قد يحد من قدرة بعض دول المجلس على استخدام السياسات النقدية والمالية التوسعية خلال فترات هبوط

أسعار النفط على المستوى القطري. الأمر الذي يخلق مصاعب للدول الأعضاء في الالتزام بقواعد منطقة العملة المثلى،

6. تشابه الهياكل الاقتصادية لدول مجلس التعاون حيث إنها تعتبر دول أحادية الإنتاج لاعتمادها على النفط كمصدر وحيد للدخل والإيرادات،
7. يؤدى ارتفاع معدلات التضخم نتيجة ارتفاع أسعار النفط الخام في تحسين معايير التقارب المالي، بصفة خاصة عجز الميزانية ومعدل الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الاحتياطيات من النقد الأجنبي إلى الواردات، إلا أن ارتفاع معدلات التضخم قد يكون مصحوب ببعض الآثار السلبية المتمثلة في تراكم الضغوط التضخمية،
8. عدم وضع مراحل زمنية للانتقال للاتحاد النقدي، كما أنه لم يتم تحديد وحدة حسابية لتحديد قيم عملات دول المجلس، وأسعار التحويل بين العملة الجديدة وعملات دول المجلس.

10. مستقبل الاتحاد النقدي الخليجي:

يتوقع أن يسهم استكمال مراحل وإجراءات إقامة الاتحاد النقدي في تحقيق الآتي:

- جعل دول مجلس التعاون الخليجي كتلة اقتصادية قوية يقدر حجمها بنحو تريليوني دولار عام 2020،
- في حال اكتمال مشروع الوحدة النقدية ستتحول دول مجلس التعاون إلى ثاني أهم تجمع نقدي في العالم بعد الاتحاد الأوروبي من حيث الناتج المحلي الإجمالي،
- تحسين الوضع التفاوضي لدول المجلس وتعزيز مكانتها الفاعلة والمؤثرة بين التجمعات الاقتصادية الدولية، إلى جانب ذلك سيكون

للبنك المركزي الخليجي صوت أمام المؤسسات المالية العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي،

- التقليل من مخاطر تعرض دول مجلس التعاون لتقلبات الاقتصاد العالمي ومواجهه ما قد يطرأ من أزمات مالية،
- إنشاء المجلس النقدي الخليجي من شأنه أن يوفر دفعة قوية لمشروع العملة الخليجية الموحدة،
- تعميق مفهوم السوق الواحدة ويسهم بشكل فعال في تطوير وتكامل الأسواق المالية الخليجية وتطويرها من النواحي التشريعية والفنية، خاصة سوق السندات.

11. ملخص وتوصيات البحث:

تناول هذا البحث آفاق وتحديات الاتحاد النقدي الخليجي، وذلك من خلال تناول تقييم تجربة الاتحاد النقدي الخليجي والتعرف على الانجازات التي تمت في مسيرة التكامل النقدي بين الدول الأعضاء، وبيان التحديات التي تواجهه استكمال هذه المسيرة، وذلك بغية الوصول إلى الهدف النهائي وهو الاتحاد النقدي الخليجي.

وقد توصل البحث إلى مجموعة من التحديات التي تواجه الاتحاد النقدي الخليجي، وهو ما أثر على مسيرة التكامل الخليجي وعدم قدرتها على تحقيق الاتحاد النقدي الخليجي في الميعاد المحدد وهو يناير 2010.

إلا أنه على الرغم من التحديات التي تواجه إقامة الاتحاد النقدي الخليجي فأنه يمكن القول بان الصورة ليست قاتمة، وأن جدوى إقامة الاتحاد النقدي قائمة، وذلك من خلال التغلب على المعوقات التي تواجه إقامة الاتحاد النقدي وهى:

- ضرورة توافر الإرادة السياسية لدى دول مجلس التعاون وقبولها التنازل عن جزء من سيادتها لصالح مؤسسات التكامل فوق القومية،
- أتباع منهج التدرج في استكمال منظومة الاتحاد النقدي الخليجي، وذلك من خلال قيام الاتحاد النقدي بين الدول الأربعة السعودية، الكويت، قطر، البحرين، مع ترك الباب مفتوحا لانضمام عمان والإمارات في وقت لاحق،
- محاولة إقناع الإمارات بالانضمام إلى الاتحاد النقدي خاصة وأن مبرر انسحابها من الاتحاد غير جوهري، وذلك من خلال الاستفادة من تجربة دول اليورو التي أنشئت البنك المركزي الأوربي في ألمانيا باعتبارها أكبر قوة اقتصادية في الاتحاد الأوربي، وهو ما يبرر أنشاء البنك المركزي الخليجي في الرياض باعتبارها أكبر اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي،
- استكمال إجراءات ومراحل السوق الخليجية المشتركة بما يسمح بالحرية الكاملة لانتقال الأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء،
- تنسيق السياسات النقدية والمالية من خلال مؤسسات التكامل فوق القومية،

- السعي نحو تحقيق التنوع الهيكلي لاقتصاديات الدول الأعضاء، وذلك من خلال زيادة جاذبية دول مجلس التعاون الخليجي لجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر،
- قيام الدول الأعضاء بالإبقاء على عملاتها الوطنية والاستمرار في النظام الحالي بربط عملات تلك الدول بالدولار الأمريكي، مع تضييق نطاق معدلات التغير في معدلات الصرف بين عملات هذه الدول والدولار كأحد الخطوات لتحقيق التكامل النقدي،
- أهمية إنشاء البنك المركزي الخليجي GCB والاتفاق على اسم العملة الجديدة، إلى جانب تحديد أسعار التحويل بين العملات الوطنية والعملة الجديدة،
- أهمية التوصل لاتفاق حول الأوزان النسبية لاقتصاديات الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي.

12. مراجع الدراسة:

- أحمد صديقي (2011)، "مشروع العملة الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي دراسة مقارنة لمعايير التقارب الاقتصادي"، ***مجلة الباحث***، العدد التاسع.
- البقمي رجاء مناحي المرزوقي (2009)، "العملة الخليجية الموحدة احتمالات النجاح وتداعيات التطبيق"، ***معهد الدراسات الدبلوماسية***، الرياض.
- السعيد بوشول (2015)، "مقتضيات الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي وآثاره على اقتصاديات الدول الخليجية"، ***رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير***، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

- السقا محمد إبراهيم، مساعد بن عيد (2007)، "هل تنجح العملة الخليجية الموحدة؟قياس روابط التجارة والنشاط الاقتصادي بدول مجلس التعاون باستخدام تحليل البانل"، ***قسم الاقتصاد – كلية العلوم الإدارية*** – جامعة الكويت.
- السقا محمد إبراهيم (2008)، "تحديات تواجه الاتحاد النقدي الخليجي"، ***جريدة القبس***، الكويت، متوفر على www.alqabas.com.، تاريخ الاطلاع 2015/10/25.
- أمانة مجلس التعاون لدول الخليج العربية (2001)، "الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون"، ***الأمانة العامة***، الرياض.
- أمانة مجلس التعاون لدول الخليج العربية (2015)، "المسيرة والانجاز"، ***الأمانة العامة، قطاع شئون المعلومات***، الطبعة التاسعة، الرياض.
- بلفاطم عباس (2011)، "هل تشكل دول الخليج منطقة عملة مثلى؟"، ***مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير***، العدد العاشر، الجزائر.
- سعاد يحى (2013)، "تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة (من خلال دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي)، ***رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير***، جامعة محمد خيضر– بسكرة، الجزائر.
- مجموعة سامبا المالية السعودية (2009) ، "الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي التقدم المحرز والمسائل العالقة"، ***الدائرة الاقتصادية***، تقرير متوفر على موقع البنك www.samba.com، تاريخ الاطلاع 2015/10/30.

- مركز دبي المالي العالمي (2008)، "الإطار المؤسسي للمصرف المركزي الخليجي"، متوفر http://www.difc.ae، تاريخ الاطلاع: 2015/10/25

- Al khater Khalid (2012), "the monetary union of the Gulf Coperation council and Structural Changes in Global Economy: Aspirations, Challenges, and Long Term Strategic Benefits", ***Arab Center for Research and Policy Studies***, Research Paper.
- AlKholifey Ahmed & Alreshan Ali (2009). "GCC monetary union", ***Bank for International Settlements***, IFC Bulletin no 32.
- Antoniades Alexis(2011), "The Gulf Monetary Union", ***paperPrepared for CIRS' Political Economy of the Gulf***, working group.
- Drastichova Magdalena (2009), "Current and future monetary cooperation with a focus on the possible monetary union of Gulf Cooperation Council", ***Faculty of Economics, VŠB-TU Ostrava***.
- Laabas Belkacem & Limam Imed (2002), "Are GCC Countries Ready for Currency Union?", ***Arab Planning Institute***, Kuwait.
- Thorpe Michael (2008), "The suitability of the GCC for Monetary Union", ***The International Journal of Business and Management***, vol. 3, no.2.
- www.gcc-sg.org.
- www.wto.org.